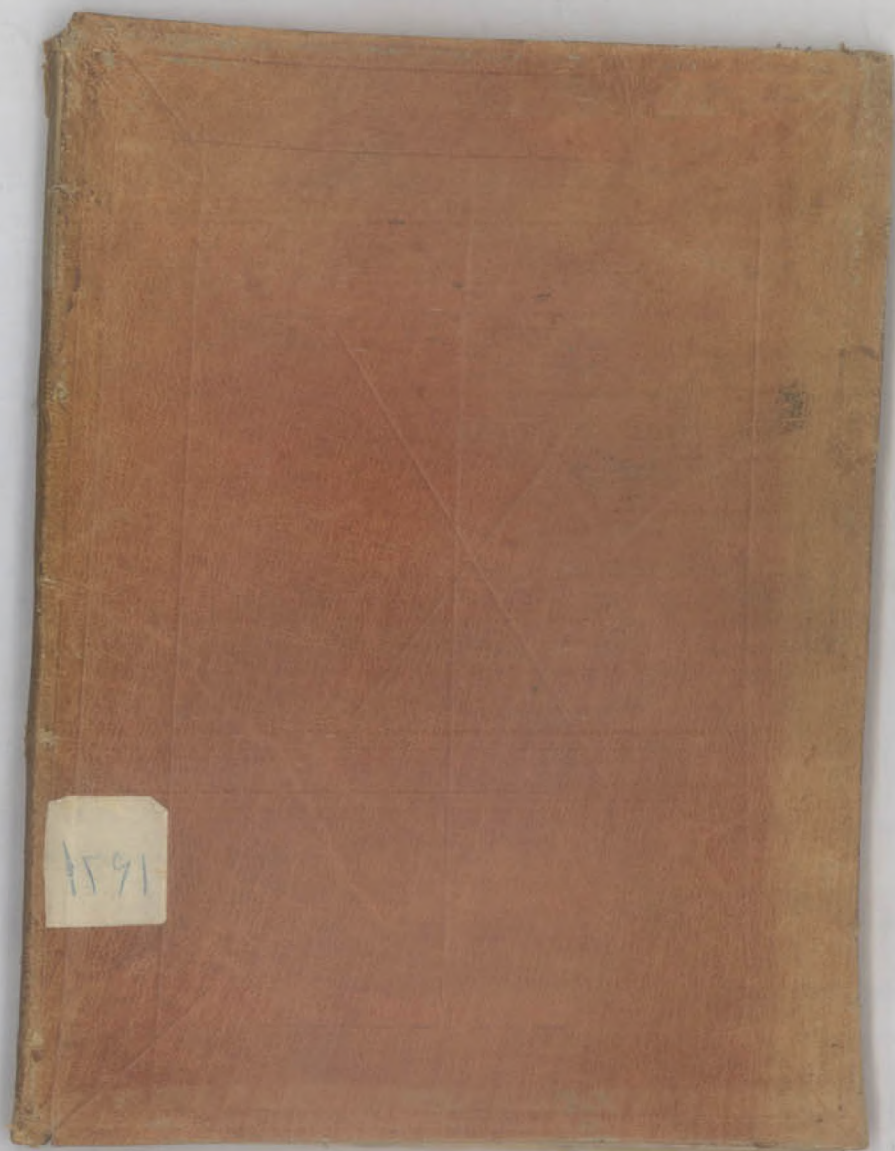




کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
خطی اهدائی
۱۳۶۱



۱۲۹۱



مکتبہ عالیہ اسلامیہ دہلی

دارت الکتب
۶۰-۲۷

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب: شرح الفیہ المکتوبہ فی الفنون	
مؤلف:	آقای سید محمد صادق طباطبائی به کاتبانہ عظمیٰ شورای ملی
تعداد:	۱ - ۱۲۹۱ از کتب (مخطوط)
موضوع:	۳۱۹۵۵
شماره ثبت کتاب:	۲۱۹۵

خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای ملی
۱۳۶۱

شیر

[illegible]

و بعض
عزوف
السوس

عنا بعرین
سیستان
عرب الغلب
لبن النور
ورنفت
قشرو
اصب

تبرجی عن
منا قیل

بفایح مثقالی

اینون مثقالی

کشت
مثقالی

قره هیل
مثقالی

شیردشت و بعضی حقوق السوس
قسم ساقبل و ساقدره بنیفا الیه

٢٠. كتاب جده
 ٢١. سبستان جده
 ٢٢. غب الثوب ماهر
 ٢٣. لسان النو ماهر
 ٢٤.

٢١ توجيبي مفايد ٢٢ ايسون مفايد ٢٣

بعض عربی السوس
و شاة و بقية الـ

فصل الحجامات و غنسی قلیسیات و اربویی و
یوم الثالث

تلك العقول اراى نفس حق
واذا ما زودت عاقل اذنى حجابها على

الاصغر
قانون الاشكال لا ينفع ان لم يوجد

الذي ينفذ الوصع
عنه سوا ما يجد
المكين المبادي عن

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, possibly a list or a detailed description of items.

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the letter or a separate note, written on aged paper.

Handwritten text in a script, likely Indic, on a palm leaf manuscript.

[illegible]

١٠

أخص من مطلق الجنس ولا يرد تعريف العام بأحد خواصه قلت أنا أورد
الجواب عند الإجابة عن خصوصية قسمه ولكن مع عدم
أريد مطلقاً فمنوع وذلك لأن الحكم بمفهومه هو عرف وأتم من مطلق الجنس
وباعتبار عارض كونه جنساً للجنس أخص من مطلق الجنس
فرد جنس الجنس أخص من مطلق الجنس لا يرد تعريفه المتعارفين وما هو مطلق في جواب
ما هو جنس الشكر والخصوصية معاً كالإنسان بالصفة إلى زيد وغيره أي بال
جواب عن السؤالين من خاص ومن فردين فالإنسان جواب لقولنا ما هو
ما زيد وهو لا يرد تمام الحقيقة للفردين من أفراد المختلفة بالعروض الجنس والعرض
وهو أي ذلك المقول النوع ورسمه بأنه كل مقول على كثرين مختلفين بالعدد
دون الحقيقة في جواب ما هو تذكر الكثر والمقول على كثرين غير مستدركر
كما هو معلوم بتفصيله بالعدد دون الحقيقة أكثر من الجنس وخاصة وأما
العام والتقدير بتفصيله بالاعتراض عن الجنس تحكم بقوله جواب ما هو الجنس
أكثر من الجنس القريب وخاصة في أنها مقولان في جواب أي شيء
صحة ذاته أو غيره فان قلت الجنس وأما له بقا لعل كثرين مختلفين بالعدد
أي أن الجنس لا يرد تعريفه بالعدد وذلك لأن الجنس هو ذلك الجنس فليذكر
أيضا كونه جنساً في جواب ما زيد وهو وهذا الجنس وذلك الجنس فليذكر
عنها قلت هذا لا يرد أنا أورد على من يجترعها بوصفها كثرين المتفقين
الحقيقة وأما صحتها فلا يخفى الاختلاف بالحقيقة بقوله دون الحقيقة
مع الأكثر لأنها لا يكون الحيوان مثلاً لا يصح أن يقع جواباً إلا إذا اشتق
السؤال على مختلفين بالحقيقة وإن اشتق معها على المتفقين أي
على أن وردود عليه في جمل المنع أي فان صحه الجواب بالجنس
نظرة إلى اشتغال الحققتين المختلفتين إلى أحوال المتفقين في

[illegible][illegible]

اللعنة وتامة وقصاصة باعتبار الذات فالحال تام وهو الذي

يترك من جنس الشيء وفصله القريب من الحيوان الناطق

بالنسبة الى الانسان ولذا تارة وهو الحد التام والحد الناقص

وهو الذي يترك من جنس الشيء وفصله القريب من الحيوان

الناطق بالنسبة الى الانسان وانما يقال وفصله فقط لان الناطق

في تعريف الانسان علم ما هو الانسان الناطق مركب معنى والاعتبار

للعالي فان كان معناه لا جسم او هو هو له المطبق كان كالجسم الناطق

بعينه وان كان معناه شيئا له النطق ونحوه لم يكن حدا لان الشيئية

عارضة والوسم ايضا فان تام وناقص لان المذكور فيه ان

كان جنسا قريبا مقيدا بل يخصه مقام لكونه انشائيا يسمى بمساو لكونه

مشابها للحد التام في ذلك يسمى تاما وان لم يكن كذلك فناقص

لنقصانه عن تلك التامة والوسم التام هو الذي يترك من

جنس الشيء القريب وخاصة الا انه كالجسم الناطق

في تعريف الانسان والوسم الناقص وهو الذي يترك من

عروضيات تخصي حيلتها حقيقة واحدة سواء لم يخص

شي من انشائها او اخصت الواحدة الاخيرة لكونها في تعريف

الانسان انما هي على قدر ما يخرج الماشي على الاقدام الا ان

عريض الاطراف يخرج مدولا لاطراف كالطير بادي البشرى

يخرج المستور البشرى بالشعر مستقيم القامة يخرج معنى القامة

وكما ان الاوصاف الاخرى يوجد في غير الانسان فلما كان الحد

بالطبع خرج عن غيره ولا يرد ما يقال من ان بعضها

الانسان لا يخرج عن غيره ولا يرد ما يقال من ان بعضها

الانسان لا يخرج عن غيره ولا يرد ما يقال من ان بعضها

الانسان لا يخرج عن غيره ولا يرد ما يقال من ان بعضها

الانسان لا يخرج عن غيره ولا يرد ما يقال من ان بعضها

الانسان لا يخرج عن غيره ولا يرد ما يقال من ان بعضها

الانسان لا يخرج عن غيره ولا يرد ما يقال من ان بعضها

الانسان لا يخرج عن غيره ولا يرد ما يقال من ان بعضها

الانسان لا يخرج عن غيره ولا يرد ما يقال من ان بعضها

الانسان لا يخرج عن غيره ولا يرد ما يقال من ان بعضها

الانسان لا يخرج عن غيره ولا يرد ما يقال من ان بعضها

الانسان لا يخرج عن غيره ولا يرد ما يقال من ان بعضها

الانسان لا يخرج عن غيره ولا يرد ما يقال من ان بعضها

الانسان لا يخرج عن غيره ولا يرد ما يقال من ان بعضها

الانسان لا يخرج عن غيره ولا يرد ما يقال من ان بعضها

الانسان لا يخرج عن غيره ولا يرد ما يقال من ان بعضها

الانسان لا يخرج عن غيره ولا يرد ما يقال من ان بعضها

الانسان لا يخرج عن غيره ولا يرد ما يقال من ان بعضها

الانسان لا يخرج عن غيره ولا يرد ما يقال من ان بعضها

الانسان لا يخرج عن غيره ولا يرد ما يقال من ان بعضها

الانسان لا يخرج عن غيره ولا يرد ما يقال من ان بعضها

الانسان لا يخرج عن غيره ولا يرد ما يقال من ان بعضها

الانسان لا يخرج عن غيره ولا يرد ما يقال من ان بعضها

الانسان لا يخرج عن غيره ولا يرد ما يقال من ان بعضها

الانسان لا يخرج عن غيره ولا يرد ما يقال من ان بعضها

الانسان لا يخرج عن غيره ولا يرد ما يقال من ان بعضها

الانسان لا يخرج عن غيره ولا يرد ما يقال من ان بعضها

الانسان لا يخرج عن غيره ولا يرد ما يقال من ان بعضها

الانسان لا يخرج عن غيره ولا يرد ما يقال من ان بعضها

الانسان لا يخرج عن غيره ولا يرد ما يقال من ان بعضها

الانسان لا يخرج عن غيره ولا يرد ما يقال من ان بعضها

الانسان لا يخرج عن غيره ولا يرد ما يقال من ان بعضها

الانسان لا يخرج عن غيره ولا يرد ما يقال من ان بعضها

الانسان لا يخرج عن غيره ولا يرد ما يقال من ان بعضها

غنية عن البعض فان ذلك الغنى ملزم والغرض الغنى والغنى

بالضاحك فقط وان ارد به الحيوان الضاحك فربما وان ارد به

الشيء الذي له الضاحك فان هذا الضاحك وان ارد به الجسم الضاحك

فقد ذكر ان انما اعني المركب من الجنس البشري والخاصة رسم ناقص

مع ان ما ذكره ليس بشيء من هذا بل هو انما هو انما هو انما هو

التعريف او من اطلاق اسم الكل على الجزء فان الجزء المركب من الذات

والعقري معنى او يقال ذكر ما هو في باب في الوقوع فان ذلك

الشيء الضاحك مركب من الغرض والخاصة والخاصة في الوقوع

لان الغرض العام لا يبعد التميز ولا الاطلاق على الذات والتعريف

لا حد له بل هو من التعريف بالخاصة والخاصة في الوقوع

ان حقا وان كان ما هو في الحقيقة بالوقوف فان الصورة من الوقوع

العام والخاصة اقوى من الصورة مجرد العنصر لا يكون

لها فائدة فالضابط ان التعريف مجرد الذات انما هو واحد تام

وبعضها حد ناقص والتعريف لا يحد الذات بل هو في التعريف

والخاصة رسم تام وبغيره رسم ناقص فكل هذا الغرض العام

العنصر والخاصة والخاصة مع العنصر والجسم العنصر العام

كل منهما رسم ناقص الباب الثاني في مبادئ التصديقات وهي

القضايا واكملها التقنية فورد ريجوع ان يقال لئلا يصادف

فيه او كاذب فالقول هو المركب من قولين الجنس للقيمة المنطوق

معقوجين للقيمة المعقولة وبآية القول في المركبات الانشائية

طلبية كانت او غيرها والتقديرية لان صدق القول وكذبه مطابقة

وتكسب القول في الحقيقة

وتكسب القول في الحقيقة

وتكسب القول في الحقيقة

وتكسب القول في الحقيقة

وتكسب القول في الحقيقة

وتكسب القول في الحقيقة

وتكسب القول في الحقيقة

وتكسب القول في الحقيقة

وتكسب القول في الحقيقة

وتكسب القول في الحقيقة

وتكسب القول في الحقيقة

وتكسب القول في الحقيقة

وتكسب القول في الحقيقة

وتكسب القول في الحقيقة

وتكسب القول في الحقيقة

وتكسب القول في الحقيقة

وتكسب القول في الحقيقة

وتكسب القول في الحقيقة

وتكسب القول في الحقيقة

وتكسب القول في الحقيقة

وتكسب القول في الحقيقة

وتكسب القول في الحقيقة

وتكسب القول في الحقيقة

وتكسب القول في الحقيقة

وتكسب القول في الحقيقة

وتكسب القول في الحقيقة

وتكسب القول في الحقيقة

وتكسب القول في الحقيقة

وتكسب القول في الحقيقة

وتكسب القول في الحقيقة

وتكسب القول في الحقيقة

وتكسب القول في الحقيقة

وتكسب القول في الحقيقة

مقدمته وج الصغرى لا شئ لها هو موضع المطر ولا يشترك
 في ارض مقدمته وج الكبرى بخلاف الرابع ولا شئ كنه اصل
 مع الاول هذه الاشكال من جهة الاشكال لا رتبة المذكورة والمنطق
 والفرق بينهما حسب الماهية والشرط قد مر وجب ان نتاج الاول
 ينتج المطالب الاربعة الكليات الموجبة والسالبة والجزئية
 الموجبة والسالبة والثاني ينتج السالبيين الاربعة الموجبة والسالبة
 والرابع ينتج ان الجزئين لا كليهما وطب الاشتراط فالاول
 يجب الكيف الجواب الصغرى والكلمة الكبرى والثاني يجب
 الكيف اختلاف المقدمتين بالاجاب والسلب والكلمة الكبرى
 والثالث يجب الكيف الجواب الصغرى والكلمة كبرى اخرى المقدمتين
 والرابع يجب الكيف والكلمة الجواب المقدمتين مع كبرى الصغرى
 او اختلاف مقدمته بالاجاب والسلب مع كبرى احدتها او احدى
 في المقولات والاشكال الرابع فكيف من الطبع جدا لفائدة الاول والثاني
 الثوب من الطبع الواحد على النظم الطبع في كلتا المقدمتين والى
 له محل سلم وطبع مستقيم لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول لانه غاية
 قرينة من الاول بمقادير مقامه الطبع للنتيجة من غير طلب رده

الى الاول بخلاف الثالث والرابع فانها بعد ان عن الاول والنتيجة
 الى اليه ولا شك ان مجموع الاشكال ترد في الحقيقة الاول والاولى
 من الحاضر وبك من اول الاول وتعلم في المقولات وكذا القياس
 الاستثنائي الى الاقتراني وبالعكس وما ينتج الثاني عند اختلاف
 مقدمته بالاجاب والسلب ادلوا بغيرها من الاختلاف

الاول بمقادير مقامه الطبع للنتيجة من غير طلب رده
 الى اليه ولا شك ان مجموع الاشكال ترد في الحقيقة الاول والاولى
 من الحاضر وبك من اول الاول وتعلم في المقولات وكذا القياس
 الاستثنائي الى الاقتراني وبالعكس وما ينتج الثاني عند اختلاف
 مقدمته بالاجاب والسلب ادلوا بغيرها من الاختلاف

شئ في قسم كل قسم من القسمين واحكامه فالقياس الاقتراني
 يشتمل على حدود ثلثة موضع الخط وهو له والمكرر بينهما
 المقدمتين فتقول المكرر بين مقدمتي القياس تصاعديا
 حدا اوسط لتوسط بين طرفي الخط كما لو قلنا في المثال المذكور
 وموضوع المطالبين جدا الصغرى لانه في الغالب ان افراد من
 الجور فيكون اصغر ويحوله لشيء جدا لانه في الغالب اكثر
 افراد او المقدمة التي فيها الاصغر شي الصغرى لانها ذات
 الاصغر وصاحته والى فيها الاكبر لشيء لانها ذات الاكبر
 ومقتلة علم وجهتها لتأليف من الصغرى والكبرى شي خلا
 نشيها لها بالهية ايجابية لخالصة من احاطة الحد الواحد
 او الحدود بالقدار والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان
 كان محولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول
 لانه يدل على الاتساع وادخل نظم الطبيعة فان الطبيعة على
 الانتقال من الشئ الى الواسطة التي يقتضي حكمه حكم الخط
 وان كان بالعكس اي موضوعا في الصغرى محولا في الكبرى
 فهو الشكل الرابع لقولنا لان حيوان ولا ناطق انسان
 بعض الحيوان ناطق وان كان موضوعا فيها فهو الشكل الثاني
 لقولنا لان انسان ولا حيوان ناطق بعض الحيوان
 ناطق وان كان محولا فيها فهو الشكل الثاني لقولنا لان انسان
 حيوان ولا شئ من الحيوان ناطق لان شئ من الانسان ناطق
 كان هذا ثانيا وما قبله ثالثا لان هذا يشترك الاول في شئ

الاول بمقادير مقامه الطبع للنتيجة من غير طلب رده
 الى اليه ولا شك ان مجموع الاشكال ترد في الحقيقة الاول والاولى
 من الحاضر وبك من اول الاول وتعلم في المقولات وكذا القياس
 الاستثنائي الى الاقتراني وبالعكس وما ينتج الثاني عند اختلاف
 مقدمته بالاجاب والسلب ادلوا بغيرها من الاختلاف

الاول بمقادير مقامه الطبع للنتيجة من غير طلب رده
 الى اليه ولا شك ان مجموع الاشكال ترد في الحقيقة الاول والاولى
 من الحاضر وبك من اول الاول وتعلم في المقولات وكذا القياس
 الاستثنائي الى الاقتراني وبالعكس وما ينتج الثاني عند اختلاف
 مقدمته بالاجاب والسلب ادلوا بغيرها من الاختلاف

الموجبة الكلية لا شئ لها على شئين الجواب والنتيجة والثاني ينتج ان
 وجه اشرف من الموجبة الجزئية لان شئ في الكل يكون له وجود محدود والكبرى
 شاملة وموضوعا لها ولا يشترط ان يكون شئ في الكل الموجبة الجزئية وليس في نتيجة الرابع
 شئ من الشئين والقياس الاقتراني في حصة اقسام من وجه اشرف من
 جملتين كما هو عرسا واما من منفصلتين لقولنا ان كانت الشمس طالعة
 بالبحار موجودا وكان اليفار موجودا لان الارض مضيئة ينتج ان
 كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة لان مظهر الارض مظهر
 واما من منفصلتين لقولنا لا عدد فهو اما زوج او فرد ولا زوج
 فهو اما زوج الزوج او فرد الفرد لانه اما ان يقسم الى قسمين
 او لا ينتج لا عدد فهو اما زوج او فرد الزوج الفرد لان الصافات
 من المنفصلة الاولى ان كان الفرد فهو احد اقسام الشئ وان
 كان الزوجية فهي مفضة في شئ ان كان الجاهل احد شيئا
 المذكورين في النتيجة ايضا فصدق النتيجة المركبة من الاقسام
 الثلاثة قطعاً واما من جملته ومنفصلة لقولنا ان كان هذا انسانا
 فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلها ان هذا انسانا فهو جسم
 لان الصافات على كلها صدق عليه لان صارت على كلها
 واما من جملته ومنفصلة لقولنا لا عدد فهو اما زوج او فرد ولا زوج
 فهو مضمون مساوي ينتج لا عدد فهو اما زوج او فرد او مضمون مساوي
 لان المساوي للحد لا يماثل له الا جزوا واما من منفصلة ومنفصلة
 لقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان ولا حيوان فهو اما ابيض
 او اسود ينتج ان كان هذا انسانا فهو اما ابيض او اسود لان

الاول بمقادير مقامه الطبع للنتيجة من غير طلب رده
 الى اليه ولا شك ان مجموع الاشكال ترد في الحقيقة الاول والاولى
 من الحاضر وبك من اول الاول وتعلم في المقولات وكذا القياس
 الاستثنائي الى الاقتراني وبالعكس وما ينتج الثاني عند اختلاف
 مقدمته بالاجاب والسلب ادلوا بغيرها من الاختلاف

الموجب لعدم الاتساع وهو صدق القياس الواحد على صورة تارة مع الجواب
 النتيجة واخرى مع سلبها وهو بد لغير ان النتيجة ليست بلزمة لانه
 لا شئ له اختلاف مقتضى الذات اياها عند الجواب المقدمتين فكقولنا
 كل انسان حيوان ولا ناطق او فريس حيوان واما عند سلبها فكقولنا
 لا شئ من الانسان ناطق ولا شئ من الفريس او من الناطق ناطق والشكل
 الاول وهذا الذي جعل معيار العلوم اي ميزانها والحد والوزن
 فنورد ههنا المعيار استويا اي مرجعا بكونه يستنتج منه
 المطلوب وهو صواب النتيجة اربعة والقياس يقتضي ستة عشر
 حاصلة من ضرب الصغريات الخمس واثبات الرابع في الكبرى كل الا
 عوار الجواب الصغرى اسقط ثمانية حاصلة من ضرب السالبيين
 الصغريين في الكبرى الرابع وكبرى الكبرى اسقطت اربعة اخرى
 حاصلة من ضرب الكبرى الجريئين والصغريين الموجبتين
 فبقا اربعة اضرب الضرب الاول موجبتين بغير نتيجة موجبة
 لقولنا لا جسم مؤلف ولا مؤلف محدث فكل جسم محدث لا ثاني
 له كليا وكبرى سالتة لقولنا لا جسم مؤلف ولا شئ من المؤلف
 بقدم ولا شئ من الجسم بقدم الثالث موجبات ن والصغرى موجبة
 جتن ينتج موجبة جتن كقولنا بعض الجسم مؤلف ولا مؤلف
 خاتمة فبعض الجسم حاصد الاول ينتج موجبة جتن وسواء
 كبرى ينتج سالتة جتن كقولنا بعض الجسم مؤلف ولا شئ
 من المؤلف بقدم فبعض الجسم ليس بقدم ولا رتبة هذا
 الترتيب باعتبار النتيجة والضرب الاول ينتج اشرف الحاصلات

الاول بمقادير مقامه الطبع للنتيجة من غير طلب رده
 الى اليه ولا شك ان مجموع الاشكال ترد في الحقيقة الاول والاولى
 من الحاضر وبك من اول الاول وتعلم في المقولات وكذا القياس
 الاستثنائي الى الاقتراني وبالعكس وما ينتج الثاني عند اختلاف
 مقدمته بالاجاب والسلب ادلوا بغيرها من الاختلاف

الاول بمقادير مقامه الطبع للنتيجة من غير طلب رده
 الى اليه ولا شك ان مجموع الاشكال ترد في الحقيقة الاول والاولى
 من الحاضر وبك من اول الاول وتعلم في المقولات وكذا القياس
 الاستثنائي الى الاقتراني وبالعكس وما ينتج الثاني عند اختلاف
 مقدمته بالاجاب والسلب ادلوا بغيرها من الاختلاف

الاول بمقادير مقامه الطبع للنتيجة من غير طلب رده
 الى اليه ولا شك ان مجموع الاشكال ترد في الحقيقة الاول والاولى
 من الحاضر وبك من اول الاول وتعلم في المقولات وكذا القياس
 الاستثنائي الى الاقتراني وبالعكس وما ينتج الثاني عند اختلاف
 مقدمته بالاجاب والسلب ادلوا بغيرها من الاختلاف

انقسام كل ما يصدق عليه الانقسام يستلزم انقسام (الجزء منه) في
 الانقسام الخمسة الا ثمانية وسبقنا ان بحث في حقيق انتاجها الى المراتب
 واما القياس الاستثنائي فلا يخفى ان يكون شرطه وجوده او مفقده
 حقيقة او مصادقة الجزئية او مصادقة الكل فالمفصلة بينه وبين الثاني (الجزء منه)
 الثاني دفع المقدم اثنان والحقيقة بوضع كل من الجزئين دفع الاخر وضع
 وضع الاخر اربعة ومصادقة الجزء بوضع كل منهما دفع الاخر فقط اثنان ومصادقة
 الكل بوضع كل وضع الاخر فقط اثنان مصادقة الجزئين بوضع كل وضع
 ستة اثنان في المفصلة واثنان في الحقيقة واثنان في مصادقة الجزء واثنان
 في مصادقة الكل هذا هو الكلام الذي والى بعض ما ذكرنا السابق واما

القياس الاستثنائي والشرطية الموصوفة فيما كانت مفصلة فاستقام
 عين المقدم بين عين التالي لان وجود المزموم ملزم لوجود الملائم
 واستقام يقضي التالي بين يقضي المقدم لان عدم الملائم ملزم لعدم
 المزموم ولا يتبع استقام بين التالي والاستثنائي المقدم في الاستقام
 اعم من الوضع وبين العين وبين الفرض ويسمى استقام يقضي فان قلت
 بهذا اصح فيما اذا كانت الملازمة في احوال كانت مصادقة واستقام يقضي
 في عين لا يتبع عين الاخر واستقام يقضي كل وضع يقضي الاخر فلا يتبع
 في الفصول ان الحكم قطعي في الصورة لا ريب قلت استقام في الحقيقة
 لا ملازمة فان ملازمك من الاخر بوضع الملازمين الملازمين الاخر
 اذ ان استقام وجود الملائم وجود المزموم فيها ليس من حيث الملازمة
 بل من حيث انه ملزم وكذا استقام عدم المزموم عدم الملائم لان
 حيث انه ملزم بل من حيث انه لا ملزم وان كانت مفصلة فاستقام

قوله انقسام كل ما يصدق عليه الانقسام يستلزم انقسام (الجزء منه) في
 الانقسام الخمسة الا ثمانية وسبقنا ان بحث في حقيق انتاجها الى المراتب
 واما القياس الاستثنائي فلا يخفى ان يكون شرطه وجوده او مفقده
 حقيقة او مصادقة الجزئية او مصادقة الكل فالمفصلة بينه وبين الثاني (الجزء منه)
 الثاني دفع المقدم اثنان والحقيقة بوضع كل من الجزئين دفع الاخر وضع
 وضع الاخر اربعة ومصادقة الجزء بوضع كل منهما دفع الاخر فقط اثنان ومصادقة
 الكل بوضع كل وضع الاخر فقط اثنان مصادقة الجزئين بوضع كل وضع
 ستة اثنان في المفصلة واثنان في الحقيقة واثنان في مصادقة الجزء واثنان
 في مصادقة الكل هذا هو الكلام الذي والى بعض ما ذكرنا السابق واما

عين احد الجزئين ينتج يقضي الاخر لان وجود واحد المعادين صدق الثاني
 يقضي الاخر وهذا في الحقيقة ومصادقة الجزء واستقام يقضي احدهما
 ينتج عين الاخر لان عدم احدهما المعادين كذا يستلزم وجود الاخر
 وهذا في الحقيقة ومصادقة الكل والكل في القياس ساكت عن التفصيل ولا اصل
 ما ذكرناه وعليه التحويل والا مثله غير خاص ومن ابواب المنطق ابواب
 الصناعات الحسنة لان المنطق لا يبحث عن الصورة يبحث عن المادة
 فلما تم التحويل الى مباحث الصورة اشار الى مباحث المادة لينفصل

من مباحث الصناعات الحسنة البرهان وهو قياس مؤلف من مقدمات
 يقضيها لا تحتاج اليقين اعم من ان تكون ضرورية او ممكنة منها فاقبل
 جنس يتناول لا يقتضي الحقيقة والمؤلف ذكر لتعلق به قوله من مقدمات
 يقضيها وهو يخرج الخطأ به ويجعل غيرهما قوله لا نتاج اليقين
 مما يذكركم ليشتمل التعريف على العمل الا ان يكون مؤلفا لا على
 الصورة بالمطابقة والى العامل بالانضمام وهو القوة العاقلة والذاتية
 مما ذكره ولا نتاج اليقين عايد والقياسات اقسام ستة لان حكم
 العقل بما لا استقام من الجنس او بعضها ولا وكل ان لم يتوقف على
 حاضر في ذهنه فهو لا يليات وان توقف فهو قضاي فاستقام معها
 واليتاني اما ان لا يتوقف اليقين به بعد الاحساس على شيء او يتوقف
 والا والاحساسات والاحساس ان كان الحس الظاهر فهو اعشاشات
 وان كان الحس الباطني فهو الوجدانيات وان توقف فالحس اما حسي
 السمع وهو المتغيرات فانها تتوقف على حكم العقول متناه وتوحي بالحواس
 على الكذب او غيره فان توقف على كذا والمشاهدات بالحواس وان

قوله انقسام كل ما يصدق عليه الانقسام يستلزم انقسام (الجزء منه) في
 الانقسام الخمسة الا ثمانية وسبقنا ان بحث في حقيق انتاجها الى المراتب
 واما القياس الاستثنائي فلا يخفى ان يكون شرطه وجوده او مفقده
 حقيقة او مصادقة الجزئية او مصادقة الكل فالمفصلة بينه وبين الثاني (الجزء منه)
 الثاني دفع المقدم اثنان والحقيقة بوضع كل من الجزئين دفع الاخر وضع
 وضع الاخر اربعة ومصادقة الجزء بوضع كل منهما دفع الاخر فقط اثنان ومصادقة
 الكل بوضع كل وضع الاخر فقط اثنان مصادقة الجزئين بوضع كل وضع
 ستة اثنان في المفصلة واثنان في الحقيقة واثنان في مصادقة الجزء واثنان
 في مصادقة الكل هذا هو الكلام الذي والى بعض ما ذكرنا السابق واما

توقف على الحس في الحسنيات هذا وجد الضغط لا الحصر العقلي
 والى تقوا دهاشار بقوله احد هاها وليات كقولنا ارجو ان يصدق
 الاثنان وان كانا يصدق من الجزء فان الحكمين لا يتوقفان الا على تصور
 الطرفين فنقول ان الجزء قد يكون اعظم من الكل كما في داه النيز
 فهو لم يتصور معنى الجزء ومشاهدات وشي محسوسات
 ومنه لقولنا الشمس مشرقة في الموكك بالبصر والتأخر في
 المحسوس بالبصر ونحن نثبت كقولنا السقونيات سهل للشمس او
 اذ لو لم يسهل لما وقع الاسهاب عقيب شربها لكانا وكذا في قوله
 اليقين فيجاء به تكرار المشاهدات وحسنيات اي مقدمات
 يحصل اليقين فيجاء به المبادئ والمطابق في ذهنه فوجه واحد
 المعنى بالحس ولا حركة فيه بخلاف الفكر فانه تدريجي لا دفعي
 ولذا قد يكون اختلاف الناس فيه بالسرعة والبطء واما
 احس ليس بالقليل والكثرة لانه دفعي لقولنا نور القمر
 مستقام في نور الشمس بواسطة مشاهدات تشكلا في الحس
 قريبا وبعدا منها فتواتر دفع الفضل بالتي حكم العقل بها لانها
 تقتضي من عقل العقل وتوطينه على الكذب ومصادقة حصول
 اليقين لقولنا حجة الله عليه وسلم ادعى النبوة وظهور الحق عليه
 بانه كلفنا بالبدان الثانية والام الماضية وقضا باقتباسات
 معها كقولنا لا بعد رجع بسبب حصاره في ذهنه وهو الانقسام
 عقلا بين فان ذهنه يرتب في الحاد ان لا يتوقف على شيئا
 ولا كما ذكرنا في رجع فالار بعد رجع وانما في الصناعات

قوله انقسام كل ما يصدق عليه الانقسام يستلزم انقسام (الجزء منه) في
 الانقسام الخمسة الا ثمانية وسبقنا ان بحث في حقيق انتاجها الى المراتب
 واما القياس الاستثنائي فلا يخفى ان يكون شرطه وجوده او مفقده
 حقيقة او مصادقة الجزئية او مصادقة الكل فالمفصلة بينه وبين الثاني (الجزء منه)
 الثاني دفع المقدم اثنان والحقيقة بوضع كل من الجزئين دفع الاخر وضع
 وضع الاخر اربعة ومصادقة الجزء بوضع كل منهما دفع الاخر فقط اثنان ومصادقة
 الكل بوضع كل وضع الاخر فقط اثنان مصادقة الجزئين بوضع كل وضع
 ستة اثنان في المفصلة واثنان في الحقيقة واثنان في مصادقة الجزء واثنان
 في مصادقة الكل هذا هو الكلام الذي والى بعض ما ذكرنا السابق واما

الحس الجليل وهو قياس جنس مؤلف من مقدمات مشهورة
 فيختلف اختلاف الانسان والامكنة والافراد وعينها والخطا في قياس
 مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه كقياس اوري
 او ملحونة اي معتقد فيها اعتقاد ارجو ان لا يحل كما يطعن من
 بينهم والشخص قياس من مقدمات تبسط منها النفس نحو الخمر
 باقوت سيالة وتقصي نحو العسل مرة موهوم والمخالفة قياس
 مؤلف من مقدمات شبيهة بالحق ولا تكون حقا ويسمى غسطة
 او شبيهة بالمقدمات المشهورة وشي مشاعبه كما يقال ان وراء العالم
 من لا يتناهى وهذا ايضا ان قولنا الحكم شبي غسطة وان قولنا
 بها الجدي شبي مشاعبه فالمخالفة خطرة في العنسي الغسطة والنشابة
 والعمدة هو البرهان اي الاعتقاد عليه البرهان لا غير
 فان حصل العقائد وتبين العقل والبرهان بالبرهان
 الا به وليكن هذا من الرسائل المنطق
 حيثما الله بالعقائد الحق وزود العقل
 اباطلة وحسنات زود الشهادة
 والمطابق وبوالة العظمى
 مع الشك والبرهان
 عند والبرهان
 وانما المقدمات
 وانما المقدمات
 وانما المقدمات

قوله انقسام كل ما يصدق عليه الانقسام يستلزم انقسام (الجزء منه) في
 الانقسام الخمسة الا ثمانية وسبقنا ان بحث في حقيق انتاجها الى المراتب
 واما القياس الاستثنائي فلا يخفى ان يكون شرطه وجوده او مفقده
 حقيقة او مصادقة الجزئية او مصادقة الكل فالمفصلة بينه وبين الثاني (الجزء منه)
 الثاني دفع المقدم اثنان والحقيقة بوضع كل من الجزئين دفع الاخر وضع
 وضع الاخر اربعة ومصادقة الجزء بوضع كل منهما دفع الاخر فقط اثنان ومصادقة
 الكل بوضع كل وضع الاخر فقط اثنان مصادقة الجزئين بوضع كل وضع
 ستة اثنان في المفصلة واثنان في الحقيقة واثنان في مصادقة الجزء واثنان
 في مصادقة الكل هذا هو الكلام الذي والى بعض ما ذكرنا السابق واما

قوله انقسام كل ما يصدق عليه الانقسام يستلزم انقسام (الجزء منه) في
 الانقسام الخمسة الا ثمانية وسبقنا ان بحث في حقيق انتاجها الى المراتب
 واما القياس الاستثنائي فلا يخفى ان يكون شرطه وجوده او مفقده
 حقيقة او مصادقة الجزئية او مصادقة الكل فالمفصلة بينه وبين الثاني (الجزء منه)
 الثاني دفع المقدم اثنان والحقيقة بوضع كل من الجزئين دفع الاخر وضع
 وضع الاخر اربعة ومصادقة الجزء بوضع كل منهما دفع الاخر فقط اثنان ومصادقة
 الكل بوضع كل وضع الاخر فقط اثنان مصادقة الجزئين بوضع كل وضع
 ستة اثنان في المفصلة واثنان في الحقيقة واثنان في مصادقة الجزء واثنان
 في مصادقة الكل هذا هو الكلام الذي والى بعض ما ذكرنا السابق واما

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعلنا من ناسن بصيرة لوضوح الكلام ومبانيه وجعل الحروف
اصول الكلمات ونظروا معانيه والصلوة على المشتق من مصادره الفضل والتميز
الجامع لحاسبين الا في كلامهم الشتم الموصلة بالفاظه انواع السجادة
والهدى الحضر في اشاراته اصفان الحكم واليقين هذا المراسم في الترتيب
والاجل على انه مظهر الحق ومبطل لا باطل ما ظهر الحق في العلم وما اظهر
العلم في العلم وبهذا فلا شاع في الامصار وظهر ظهور الشمس في انوار
الرسالة العنصرية التي افادها المولى الامام الخليلي والفاضل الملاحق
حاتم الجتهدي بن عبد الحق والدين اعلى الله درجاته في اعلى عليين ولا
مشقة على مسالك دقيقه وحقيقات عميقة مع غاية اليعازر ونهاية الاضمار
ولم يكن له يد من شرح لا يقدح في كبره الا احصاها ويبلغ في بيان المرام وتبيين
المتاحدات صفاها ودرت الحروف في تكميل هذا المرام على وجه يكشف عن وجود
خبره في الامام مع جود القرينة واللال الطير تحت حقة الصخرة العلية الامير
الاعظم والقهر ماني الاكرم نال الله على الامام فاح ابواب الانعام والاکرم
الذي اشتاق تيجان السلطنة الى هامة وياحت حالا لا مارة على قامة
العالم بالدين العلم والعلمه الحائر بالاسمين الذي به والرواية في شرف
السلطان في الامور والنسب وحقق في الفضل والادب فباين حجاز النور
على الخلايق وهاب جلالا ليعلم على والذات في ما نوال القام وقت ربيع كنول
الا مريم سناء قنول لا يبردة عين ونوال القام قطرة ماء المني باليتايد
الملك العليم مغيث الدلالة والدين لا مريم عبد الاكرم لا زلا والرتاب
الامم خاضعة لاداره واعناق الخلايق مستعدة في مراسمه وهذا ما

قد تلقاه وبنالجس القبول قبل ان ارفع الصوت واطول فان وقع
في حين القبول والرضا فهو غاية القصد ونهاية المستقى والله
المبسر لا مال وعلية التوكلي في جميع الاحوال قال المصنف رحمه الله
عليه بعد التسميه هذه فائدة المشار اليه بهذه العبارة الذهبية التي
اراد كنهاتها وبيان اجزاها منزلة منزلة الشخص المشاهد المحسوس
فاستعمل في هذه الموضوعات لئلا يصار اليه محسوس فيها الفائدة في اللغة
ما حصلت من ما او علم مشتق من العيد بمعنى اسعدت المالا والخير
قبل واسم فاعل من نالوت اذ اصبحت فائدة وفي العرف في المصطلح الرتبة
على فعل من حيث هي ثمرة وتيجته وتلك المصطلح الرتبة من حيث الفاعل
طرف الفعل تسمى غاية ومن حيث انما مطلوبه للفاعل والفعل تسمى غرضاً
حيث انما باعثة للفاعل على لا تقدم على الفعل وصدر الفعل لاجلها تسمى
علية غاية فائدة والغاية مقدان بالذات ومقتلان بالاعتبار كما
ان الغرض والعلية الغاية ايضا كذلك لان الخبيثين مثلا زمانا
ودليل اعتبار كل صفة فيما اعتبرت فيه ايضا تسمى الغرض الى الفاعل ومن
الفعل والعلية الغاية بالنعكس فالاولان اهم من الاخيرين مطلقا اذ هما
يترتب على العقل فائدة لا تكون مقصودة في فعله لفاعله ولا من الغاية
على ما اثير اليه بهذه حقيقة لغة وعرضا انما هما في نفسها فائدة اما
باعتبار اللغة فظاهرا وما باعتبار العرف فلا هما صفة يترتب على
تصحيح الحروف واخر اجها عن عملها ويجوز ان يكون مجازا في الاستناد
باعتبار ان تلك العبارات مدخلا في حصول الفائدة تشقلا اما جاز
او حاد او صفة للفائدة والمدا فيناشئ اشيا للعلم على الاجز اعلم مقدمة

وتقسم وخاتمة وجه الترتيب ان ما يذكر في هذه الرسالة من العبارات
اما ان يكون لا فائدة المقدم ولا فائدة ما يتعلق بالمقدمات الخارج منها
لا يذكر فيها فان كان الاول فهو التفسير وكان الثاني فان كان في
العقل فحق السابق باللاحق اي يتلوه من حيث الاعانة في الشرح على وجه التفسير
فيها في المقدمة وان كان يتعلق باللاحق بالسابق اي من حيث زيادة التوضيح
وتكميل المعاني في المقدمة في اللغة اما في مقدم اللزوم بمعنى تقدم ومن
المقدم في الاصطلاح عبارة عابثت في علم الشرع في العلم والمكانة ظاهره
لتقدمها في الزكوة وتقدمها في اللزوم في الشرع في المقاصد بالذات او بالاولى
والمراد بالمقدمة هي المعاني المخصوصة او العبارات المعينة في
من اعتبار المقدمات ان يكون من قبيل اطلاق اللفظ على بعض جزئيات
واطلاق اسم المدلول على بعض ما دل عليه وما وقع في بعض الشرح على
مقدمة وتنبية وتقسيم وحاشا فهو سبيل من قبل الناس اذ
التنبية من المقدمة فلا معنى لعدة جزئيات مستقلة المقدمة مستقلة
جزءها الذي شرع فيه وبالعكس واجل في مجموع هذه العبارات التي
يورها الى قوله التفسير جزئياتها في انساب في امثال هذا المقام تاحل ولما
كان معرفة اقسام اللفظ باعتبار خصوص الوضع وهو في بعض اللفظ
الموضوع له كذا كما يتوقف عليه المقصود كما يتوقف عليه المقصود
في المقدمة بتقسيم اللفظ بذلك الاعتبار وقال اللفظ في موضع وهو
لتفسير جنة اعلم ان اللفظ في اصل اللغة مصدر بمعنى ارفع اللفظ
فيقولون ما لم يكن حصوتا وحرما وهو حرف واحد والآخر جملة
او مستقلة صادره الاسم اولان حصن في عرف اللفظ واحدا واكثر
فيها او مستقلة فلا يقال لفظ الله بل كلمة الله في اصطلاح النحاة

من شأنه ان يصدر من الفهم في الحرف واحدا اكثر ويجري على الاحكام
كاللفظ والاول في درج فنيح وكذا التفسير فيجب استناده على
المعنى مع اعم في الاول وهو المراد منها والام اما الجس من حيث حصوله
فقط او من حيث حصوله في بعض افرادها اعني العهد الذي ان خصه به
من جنس مطلق اللفظ وفي الموضوع منه اعني العهد الذي في وجب
ان يحل قوله توضيح على العدد ولا في الما في التفسير اما الاستحضار
الصورة لنوع عرفة او لتأخر الوضع عنه اللفظ بالنظر الى الذات فاذا
تم هذا فقول اقسام اللفظ في موضع من حيث التخصيص المعنى ومنه
وخصوص الوضع وهو علم ما يتصور في التفسير اللفظ ابتداء اربعة
لان المعنى اما شخص او لا وعلى كل تقدير في الوضع اما خاص او لا
فالاول ما يكون موضوعا للشخص باعتبار تعقله بخصوصه ويسمى
هذا الوضع وضعاً خاصا للموضوع له خاص فاذا تصور ذات زيد
وضعت لفظا بآية والثاني ما وضع لشخص باعتبار تعقله لا
بخصوصه بل باعتبار افعاله ويسمى ذلك الوضع وضعاً عاما للموضوع له
خاص كاسماء الاشياء على ما في هذا التفسير يجب ان يكون معناه متغيرا
والثالث ما وضع لغير كل باعتباره تعقله كذا في علمه ويسمى
هذا الوضع وضعاً عاما للموضوع له عام فاذا تصور معنى حيوان
الناطق وضع لفظا لانه بآية والثاني ما وضع لغير كل باعتبار تعقله
بخصوصه بعض افراده وهذا القسم محال وجوده بل كذا في التفسير
لان الخصوصيات بعد كونها عام لا ملاحظة لخاصتها بخلاف العكس
وكما في ذكر القسمين من اقسام الاربعة مقدم تحقيق الرابع و
ظهور الثالث وعدم تعلق غرضه فيها هو المقصود الاصل في تلك
الرسالة وهو تحقيق معنى الحرف والتفسير واسم الانسان والوصول الى

من شأنه ان يصدر من الفهم في الحرف واحدا اكثر ويجري على الاحكام كاللفظ والاول في درج فنيح وكذا التفسير فيجب استناده على المعنى مع اعم في الاول وهو المراد منها والام اما الجس من حيث حصوله فقط او من حيث حصوله في بعض افرادها اعني العهد الذي ان خصه به من جنس مطلق اللفظ وفي الموضوع منه اعني العهد الذي في وجب ان يحل قوله توضيح على العدد ولا في الما في التفسير اما الاستحضار الصورة لنوع عرفة او لتأخر الوضع عنه اللفظ بالنظر الى الذات فاذا تم هذا فقول اقسام اللفظ في موضع من حيث التخصيص المعنى ومنه وخصوص الوضع وهو علم ما يتصور في التفسير اللفظ ابتداء اربعة لان المعنى اما شخص او لا وعلى كل تقدير في الوضع اما خاص او لا فالاول ما يكون موضوعا للشخص باعتبار تعقله بخصوصه ويسمى هذا الوضع وضعاً خاصا للموضوع له خاص فاذا تصور ذات زيد وضعت لفظا بآية والثاني ما وضع لشخص باعتبار تعقله لا بخصوصه بل باعتبار افعاله ويسمى ذلك الوضع وضعاً عاما للموضوع له خاص كاسماء الاشياء على ما في هذا التفسير يجب ان يكون معناه متغيرا والثالث ما وضع لغير كل باعتباره تعقله كذا في علمه ويسمى هذا الوضع وضعاً عاما للموضوع له عام فاذا تصور معنى حيوان الناطق وضع لفظا لانه بآية والثاني ما وضع لغير كل باعتبار تعقله بخصوصه بعض افراده وهذا القسم محال وجوده بل كذا في التفسير لان الخصوصيات بعد كونها عام لا ملاحظة لخاصتها بخلاف العكس وكما في ذكر القسمين من اقسام الاربعة مقدم تحقيق الرابع و ظهور الثالث وعدم تعلق غرضه فيها هو المقصود الاصل في تلك الرسالة وهو تحقيق معنى الحرف والتفسير واسم الانسان والوصول الى

ايضا بعد افادة الجزئية في الكل كما كان المعترض في الجزئية
هو مضمون الصلة حكومات قريبة الموصول في الصلة والاشارة
العقلية المفهومة منها والمصنف بنى هذه التفرقة على ذلك التنبية
الثاني على هذا اي مطلقا في مباحث التقسيم الفرعية العلم والمعرفة
حيث صرح بخصوص المعنى والوضع في العلم ويقدر المعنى وعموم الوضع
في المعنى وعكس اضاف التقسيم الجزئية للمعادن اسماء الاشياء كاقول بعض
نظرا اي بناء على ان ذلك اي اسم الاشياء موضوع للمعام الا انه يتبين
الفرق بين الجزئية في استعماله في معنى دون اصل الوضع ومدلوله
يقع بالوضع الذي هو مناط الجزئية ووجه الفاعل اذ من ان التعيين
في الاوضاع كالعلم والمعرفة دون اسم الاشياء حاله غير اليها اي
تجاوزا عن اياها حيث لم يشمله التقسيم وقوله فلان مفعول له التقسيم التنبية
الراجع يتبين ذلك من هذا اي في التقسيم المذكور ان معنى قوله الحاجة الحرف
يدل على معنى في غير انه لا يستعمل بالمفهوم بان لا يكون ملحوظا قصد
وبالذات بل يكون ملحوظا في احواله وسيلة الى ملاحظة غير وهذا
المعنى لا يتضح غاية الانضاج الا بتقدير مقدم فقولنا ان المعاني قد
تكون ملحوظة في غير مقصود بذاتها بل انها في الملاحظة غيرها
ومرارة لمشاهدة حواسها وهي بالاعتبار الاولى مستقلة بالمفهوم
والتعقل وصاحبة لان حكم عليها وبها وباعتبار الثانية غير مستقلة
بالمفهوم وغير صاحبة الحكم عليها اوها واستوضح ذلك في قولك
زيد وقوله نسبة القيام الى زيد فالت في الحالتين مدركة لنسبة القيام
اليه كنهية في الحالة الاولى مدركة في حيث انها حالتين زيد والقيام
والا التعرف عليها كانه امر لمشاهدةها ولذلك لا يمكن ان تحكم
عليها اوها او ما في الحالة الثانية في ملحوظة بالذات ومدركة بالتفصيل

والمعنى

يمكنك اجراء الاحكام عليها من باب السبب والاضافات في على الاول
غير مستقلة بالمفهومية وعلى الثاني مستقلة وهذا كما ان المصنف قد
يكون مسمى ابا ذوات مقصودا بالابصار وقد يكون مسمى ابا ذوات
تبعاً على انه لا يضر غير كالمراة فانك اذا نظرت اليها وشاهدت
ما ليس فيها من الصورة فان قصدت المشاهدة الصورة
في المراة في تلك الحالة بمرة ايضا كنهية بمرة قصدت لبعثها ولا
يكن ك ان حكم عليها اوها اي ك ان الحكم الصورة وان قصدت انشا
المراة نفسها تكون صاحبة لان حكم عليها اوها وتكون الصورة ح
بمرة بتبعها غير محكوم عليها وبها فتستد البصيرة الى مدر كانه النسبة
البصيرة المحسوسات واذ اتفقد هذا فتقول معنى الابتداء معنى ل
تعلق بعينه كالسيرة في ذلك المعنى اذ الاخذ العقل قصدوا بالذات
كان معنى مستقلة بالمفهومية صاحبة لان حكم عليه كاقول الابتداء
معنى اضاف في و به كاقول ما يجب عند معنى الابتداء ويزيد اذ ان مستقلة
تبعاً والعرض اذ هو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء ولا بعد
ملاحظة على هذا الوجه ان تقيد بتقدير مخصوص فتقول ابتداء السير
في البرق ولا يخرج ذلك عن الاستقلال واذ الاخذ العقل في حيث انه
حالتين السير والبرق وجعله المرفة حاله امر لمشاهدة
على هيئة الانضمام والارتباط كانه غير مستقلة بالمفهومية غير صالح
لان حكم عليه او به وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ غير وهذا ما ذكره
ابن الحاجب رحمه الله في الانضاج حيث قال غير ما دل على معنى في نفسه
يرجع الى المعنى اي ما دل على غير ما دل على نفسه وبالنظر الى اعتبار
امر خارج عنه ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره حاصل في غيره
باعتبار متعلقة لا باعتبار في نفسه فقد اتضح ان ذكر متعلق الحرف

هذه

انما وجب ليحصل معناه في الذهن اذ لا يمكن اذ كان الابداء متعلقة
وهو لا ملاحظة لا لان الواضع اشتراط في دلالة على معناه الا فردي
ذكر متعلقه ولولم يشترط ذلك لا يمكن فهم معناه والحكم عليه وبه في
نفسه فانه لا يرجع الى ما قبله وايضا بحيث لا يدل على هذا الاشتراط
في الحروف سواء التزم ذكر المتعلق في الاستعمال وهو مشترك بينهما
وبين اسماء الالزمية والاضافة فالفرق الذي ذكره بان ذكر المتعلق في
الحروف لا دلالة له في تلك الاسماء لتفصيل الفاعل في التوضيح
تحكم بحث وابيان عموم الوضع في كل من مفهومه الواضع يتعقل
معنى الاستاء مطلقا وهو مشترك بين الاستاء الشخصية التي كونهما
مخصوصة تبعاً ووضع لفظ من له اي لكل منهما وقصر على هذا الحرف
بجلاء الاسم والفعل فان معنى الاسم تمام مستقلة بالمفهومية
والفعل وان كان تمام معناه غير مستقلة بالمفهومية غير صالح للحكم
عليه او به الا ان جزء معناه اعني الحدث مستقل بالمفهومية والحاصل
ان قام مثله يدل بنفسه على الحدث وهو القيام وعلى نسبة مخصوصة
بينه وبين فاعله اعني النسبة الحكيم الجزئية فانها ملحوظة من حيث
انها حالتين للحدث وبين فاعله والاعرف حاله الا ان احدهما
متعين بدلالة اللفظ عليه والاخر وان كان معيناً في نفسه بوجه
ملحوظا بذلك الوجه والا لما امكن ايقاع تلك النسبة لكن اللفظ لا يدل
عليه فلا يحصل هذا الجزئية الا بملاحظة الفاعل فلا بد من ذكره كانه هو حال
متعلق الحرف والفعل باعتبار مجموع معناه غير مستقلة بالمفهومية
ولا يصح لان حكم عليه بشئ نفسه جزئية اعني الحدث وحده ما هو
في مفهوم الفعل على مستند الى شئ آخر فصار الفعل باعتبار جزئية
معناه محكوماً به وممتازاً عن الحروف ولم يبلغ الى مرتبة الاسم فان

والمعنى

قلت لم جعل النسبة التامة مضمومة الى النسوب وجعل المجموع مدلول
لفظ الفعل ولم يضم الى النسوب المذكور في المعاني حاله في معناه والا
لما باحدها قلت لعل السبب في ذلك ان النسبة خاتمة بالنسبة اليه
كالابوة القائمة بالاب المتعلقة بالابوة فان قلت كان مجموع الفعل
والفاعل في مثل قام زيد يستلزم منه نسبة غير مستقلة وطرائف
لك تلك الصفة نحو قائم فلم جاز كونه الصفة يحكم عليها ويحكمها
دون الفعل اوجب بان النسبة في الفعل نسبة تامة مفردة بنفسها
غير مربوط بغيرها اصلا والمقصود من التركيب افادة تلك النسبة
بجلاء الصفة فان النسبة المتعبرة فيها نسبة تامة لا ه
تقتضي انفراد المعنى من غيره وعدم ارتباطه بغيرها ولا يكون في ايضا
مقصوداً اصلية بالافادة من العبارة فلهذا جاز ان يلاحظ جانب
الذات تارة فيجعل محكوماً عليها وتارة جانب الوصف كالقيام
يجعل محكوماً بها او ما النسبة فيها فلا يصح الحكم عليها ولا بها فان
قلت ما ذكرته من ان مجموع الفعل و فاعله لا يصح ان يكون محكوماً به
ينافي ما ذكره الحالة في ان المسند في قولنا زيد قائم ابوه هو الجملة
الفعلية اوجب بان المقصود ههنا محكم ان احدها الحكم بان ابان زيد
قائم والثاني الحكم بان زيد قائم الاب ولا شك ان هذين الحكمين
ليسا بمفهومين مرتباً من هذا الحكم بل المقصود الاصل احدهما
والآخر فهم الترتيب فان كان المقصود هو الاول فزيد في هذا الحكم
باعتبار مفهومه الصريح غير محكوم عليه ولا بد من هذين الحكمين
عليه وان كان المقصود الثاني فالمتصور هو القيام المقدم بالاسب
يرعى انك اذا قلت قام ابو زيد واوقت النسبة بينهما لم يرتبط بغير
اصلاً فلو كان معنى غير ابوه ايضا لك لم يرتبط بزيد ولم يرتبط بغيره

مختص



ومن ثم سمع الحاجة يقولون قام أبوهم جله وليس كمال تجديدهم في ايقاع
 النسبة بين طرفيها بقرينة ذكر ردي وايراد الضمير الدال على الارتباط الذي
 يستحيل وجوده مع الابتداء النسبة الخامسة قد عرفت ما سبق
 من الفرق بين الفعل والمشتق ان صار لا يرد على فعل الفعل المفعول
 حده وبانه ما دل على معناه في نفسه مقترن باحدى الازمنة الثلاثة
 واوردوا عليه ان صار لا يصدق عليه هذا الجرد وليس يفعل بالحق
 ليس بمانع وفيما سبق من الفرق بين الفعل والمشتق علم انه لا يرد فانه
 اي الفعل ما دل على حدث ونسبة الموضوع ما وزعها على ان الحدث
 اول ما اعتبر في مفهومه وضارب ليس كذلك لانه يدل على ذات ونسبة
 الحدث اليه فالمحوظ اول ما في الفعل الحدث وفي المشتق المشتق الذي
 ويجوز ان يعود الضمير في قوله فانه الضارب وتكون كذا ما ناهى التسمية
 السادس ومنه يعلم انما سبق من التقسيم الفرق بين اسم الجنس و
 الجنس اعلم ان في اسم الجنس مذهبين احدهما وهو الاكثر انه موضوع
 للماهية مع وحدة لا بعينها ويسمى في ذلك المذهب اليه ابن الحاجب
 والآخر في الآخر انه موضوع للماهية من حيث هي كاذب اليه المصنف
 في التقسيم ولا يخفى ان اسم الجنس غير مذكور في التقسيم ولا يدعي تاويل
 لهذا الكلام وهو ان الفرق الذي ذكره مبني على قول آخر يحمل اسم الجنس
 موضوعا للماهية من حيث هي ان كان علم الجنس كذلك ان بينهما فرقاً
 فان علم الجنس كاسما وضع بجوهرة الجنس العين فيد بجوهرة
 على كون تلك الحقيقة معلومة للمخاطب متعينة عند مفهودة فان
 الاعلام الشخصية تدل بجوهرة بحسب الوضع على ان تلك الشخصية
 مفهودة معينة لديه وانه لا تدل على ذلك التبيين بجوهرة اصلا
 بل وضع لغير معنى من تلك علم الجنس وجرح من مفهوم الحقيقة ثم جاء

التعيين

التعيين وهو معنى من خارج بالذات في الامم للتعريف والتعيين
 مفهوم علم الجنس وخارج عن مفهوم اسم الجنس فالدال على التقسيم على
 ان اسم الجنس موضوع للحدث الكلي الذي هو نفس الحقيقة في غير اعتبار
 التعيين وان معنى علم الجنس لموضوع الحقيقة باعتبار التعيين في
 اسد معرفة الفرق الى هذا التقسيم الدال على معنى الفرق تاويل
 التسمية السابعة الموصولة على الحدث وهذا الشارح الى الفرق بين
 الموصول والحرف يفهم ان الفرق المذكور مراد به هو استدلال
 الحرف وعدمه فان الحرف يدل على معنى في غير وجه صلة تفيقه بما
 اي بذلك المعنى الذي هو اي معنى الحرف معنى فيه والموصول على ذلك
 اذ معناه امر بهم عند السامع معين عند المعنى اي مفهوم الصلة
 الذي هو معنى في اي في الموصول وانما قيدنا بالامم بكونه عند السامع
 لانقطاع الاهتمام في المعنى المراد بالموصول بحسب الوضع وعند الحكم
 التسمية الثامن للفعل والحرف يشتر كانه في انما يدل على معنى ما يشار
 كونه ثابتا لاشارة الاطلاق انتفاء الحكم على الفعل الشارح والحرف مستعملين
 في معناه وفي ان صحة الحكم على الشيء موقوفة على ثبوته في نفسه
 استقلاله بالمفهومية لانه انما يثبت وعبره وكل من يدلي بها غير
 مستقل بالمفهومية بل ثابت للفعل في امر مبتدأ كما ذكره اولادنا
 الخاص الذي يكون التلاخطة الغير كالسبب والمبرم ومعنى ضرب
 هو ذلك بالحدث النسب الى فاعل ما يثبت تكون النسبة من اذ لا خلة
 طرفيها والآخر فيها ومن هذه الجهة اي في كل مفهوم في الفعل
 والحرف امر عز ثابت في نفسه بل خبره لا يثبت له الحرف اي لكل منهما
 بل لا يثبت ان اشتر اصلا اذا كانا مستعملين في معناه وانما قد بنا
 بالاستعمال لانه ينقص قولهم ضرب فعل ما ض وهو حرف جرح فان

الالفاظ كلها في حيث لنفسها التي مقطوعا فيها النظر عن اداة معانيها
 الموضوعية لها متساوية الاقدام في صحة الحكم عليها واما من من ظ
 قال ام ضرب حرف في تلك الصورة اسم باعتبار دعوى وضع الالفاظ
 الموضوعية لمكان لانفسها البقاء في من ذلك الوضع وحيث لا دليل لهم
 على تلك الدعوى الا ذكر اللفظ واردة في نفسه الزم عليهم دعوى
 وضع المهارات في مثل قولهم جن حمل او ثلث ما حرف ولا تقدم
 عليها العاقل فضا عن فاضل ولقائل ان يقول لا يجوز ان يكون اسما
 في قوله تعالى واذا قيل لهم اسما لا انتفاء وضعه ولا فعل لان
 الما يدلف لفظه فلا يصدق قول الحاجة ولا يتناقض الكلام الا في اسمين
 او فعل واسم والجواب ان المراد من قولهم ولا يتناقض الا في اسمين ان
 انه لا يتناقض الا في اسمين حقيقة او ما يقوم مقامهما واسما من حيث
 ارادة نفس اللفظ كاسم مستقل بالمفهومية ولا بد من اعتبار هذا
 التناوب على هذا التقدير بل لا يشك في ذلك الحكم وتعريف الكلام ولينفذ
 اللسان الا ان يقال ذلك الحكم وتلك التعريفات مبنية على اعتبار ما هو
 السامع في الاستعالات لا على اعتبار التوادر واذا كان معنى الفعل
 والحرف كذلك فانتفع بالجزء من التسمية التاسع الفعل مدلوله على
 لما ذكر في التسمية الثامن جهة الاشتراك بينهما ذكر في التسمية التاسع
 جهة الاقتراف اعلم ان الفعل باعتبار بعض معناه وهو الحرف
 واما باعتبار تمام معناه وهو الحدث ونسبة في زمانه معنى الحرف
 موضوع مانع كليته نظر به باعتبار تمام معناه كالحرف في كل ما
 لفظه معنى موضوعا وضعافا على انما لا يخصصه كذا
 لفظه من موضوعا وضعافا على انما لا يخصصه كذا
 فجعله في اقسام اللفظ الموضوع لمعنى كلي غير مستقيم ولما كان الحدث الذي

حرف

وهو حرف معنى الفعل مستقلة بالمفهومية قد يتحقق في ذاتها
 صالحا لا لتساوب الكل منها فان النسبة الخاصة من منه اي كل واحد
 منها فخرية اي بالفعل باعتبار ذلك الحدث عزتي وهو بهذا
 الاعتبار مستند اما اذ قد عتبر في مفهومه ذلك بحسب الوضع
 فلا يمكن جعله مستندا اليه دون الحرف اذ حصل مدلوله اي بفعل مدلول
 الحرف الذي تحصله الدهن انما هو يحصل له اي بتعيين ما يحصل مدلول
 الحرف من متعلقه واذا كان غير مستقل في تقيد وتحقق فلا يعقل
 لونه فلا يكون محض الابد كما لا يكون محض لونه لذلك التسمية العاشر
 في ضم الغائب وفي كلته قائل وجه النظر الضمير مطلقا سواء
 كان الغائب اول متكلم والمخاطب موضوع لشخصيا وضعافا على ما
 فقد علم عند ان في كلية الضمير باعتبار توهم وضع كل واحد من
 افراد المفهوم كل موضع هو مفهوم الواحد الغائب المذكور نظر وفي
 بعض النسخ في كلته وجه نظر وجهه ان كثيرا ما يكون المرجع اليه
 الضمير الغائب كليا كما كان حزيا والحق بان في احد ما يجوز بعد كثرة
 فاجزم بكليته وحزبه على نظر قائل والحواله قد يكون
 كليا وقد يكون حزيا والمصنف رحمه الله انما عناه من الحزيمات
 نظر الى ان الاشارة اللفظة عدل الفرات مطلقا من المعارف
 واعني فيها الجزئية بناء على تفريقهم المعرفة بوضع شيء بعينه
 التسمية الحادية عشر المقصود بهذا التسمية على تفرقة بين الاسماء
 التي تتشابه الحرف في التزام ذكر المتعلق وذلك مثل ذوا وفوق فان
 فان مفهومها كانه انما يخصصا بوجه وعلاوة كانه لا يستلزم ان لا يكون
 اضافيين بالتسمية الى معانيها الذي هو صاحب والعلو ووضا الضا
 فلا يكونان حزبيين بحسب الوضع لجد استقالاتهما الى الحزبيين الاضافيين

